

كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعي، رئيس جامعة القديس يوسف، في اليوم المخصّص للأبحاث ٢٠١٥ - ٢٠١٦ وهو تحت عنوان : "من أجل دورٍ أكثر فعالية في الابتكار ونقل التكنولوجيا" بالاشتراك مع الوكالة الجامعية للفرنكوفونية، في ١٣ حزيران (يونيو) ٢٠١٦، في مدرّج بيار أبو خاطر (حرم العلوم الإنسانية).

ها نحن إذن في موعدٍ مع اليوم المخصّص للأبحاث...

معالي الوزير، إنّه لفرحٌ عارمٌ ولشرفٌ بالنسبة إلى جامعة القديس يوسف في بيروت وما تمثّله كتاريخ مقاومة في هذا البلد، من أجل العيش المشترك والحريّات، أن تستقبلكم بصفّتكم وزيراً للصناعة وابنًا للمقاومة التي لعبت دورًا حاسمًا من أجل تحرير جنوب لبناننا العزيز. حين نستقبلكم بيننا كوزيرٍ لأحد القطاعات الأكثر مقاومةً في بلدنا، وأعني بالقول المؤسّسات والمصانع، فذلك للتفكير معًا في كيفية جعل مسؤوليّة الجامعة الأكاديمية والاجتماعية بمحاذاة حاجات واستراتيجيات الشركات الصناعية اللبنانية وكيفية حتّ مدراء هذه الشركات في المساهمة مع الجامعة للدخول في منطق الابتكار والإبداع وتطوير منتوجاتها في اتّجاه يأخذ منحى المسؤولية الاجتماعية المشتركة.

أيّها الأصدقاء الأعزّاء، كنتُ أودّ أن أعلن لكم تطوّرات الأبحاث المتقدّمة في جامعة القديس يوسف مذ خصّص الوضع القانوني للمعلّم الباحث المثبت، منذ عامين ومسبقًا، حصّة كبيرة لالتزام كلّ شخص، رجلاً كان أم امرأة، للبحث، وللمشاريع الفردية أو الجماعية بشأن الأبحاث العلمية. في البداية، وضعت نيابة الجامعة للأبحاث برنامجًا متكاملًا لتحديد محاور البحث لكلّ مجموعة متخصصة، من أجل تحديد أفضل لأدوار المراكز والمختبرات ووحدات الأبحاث، ومن أجل دمج أفضل لأبحاث طلاب الدكتوراه وحتى أبحاث طلاب الماجستير على صعيد مراكز الأبحاث. ونستطيع أن نهنئ أنفسنا أنّ كلّ هذا تمّ، خصوصًا أنّ غالبية الكليات والمدارس والمعاهد ساهمت، بصريح العبارة، في تنفيذ هذه الخطوط الكبيرة من الأبحاث وهذه التوجّهات الاستراتيجية. نستطيع أن نهنئ أنفسنا أيضًا على وجود التزام شامل وذات جودة من قِبَل العديد، وقد تُرجم هذا الأمر بدراساتٍ إضافية نُشرت من قِبَل جامعتنا. إلا أنّنا لا نستطيع أن نجازف في التأكيد أنّ جامعتنا نفّذت تنفيذًا شاملًا عملية النشر في الداخل والخارج، وترجمت النية بالفعل. الأرقام الأخيرة التي نشرها محرّك بحث "سكوبس" scopus والدراسة التي قام بها التصنيف السنويّ "كيو إس" QS (Quacquarelli Symonds) للجامعات العالمية

بغية القيام بتصنيف عربيّ للجامعات حيث أنّنا مصنّفون في الدرجة ١٧ على ٨٠٠، تشير إلى أنّه لدينا بعد عمل نجزه وأنّ عدد المنشورات في الداخل وخصوصًا في الخارج، غير كافٍ بالنسبة إلى عدد المعلّمين المثبتين ومجموع المعلّمين المتفرّغين وهو يصل إلى ٨٦٠ معلّم. من هنا، تشير اللّجنة الأكاديميّة أنّه يتوجّب علينا مضاعفة الجهود وأنّ من هم مثبّتين يقومون بالعمل أقلّه لسببين : بحسب الوضع القانوني للمعلّم وبحسب حتّى اللّوائح الحكوميّة، لم يعد بالإمكان الاستفادة من ترقية أو من تجديد عقد إذا كان الشخص لم ينشر بحثًا ذا صلة باختصاصه في الداخل والخارج. وبالمثل، فإنّه يصبح من المحتمّ أن يكون لدينا عدد أكبر من الأساتذة المساعدين لإدارة أطاريح الدكتوراه والإشراف عليها، ممّا يجعل المنشورات، من حيث البحث العلميّ، ضروريّة جدًّا ومرغوبّ بها إذا ما أردنا أن تكون معاهد الدكتوراه الخمسة فاعلة كما يجب. وأضيف أنّ الاعتماد الجيّد في العام ٢٠١٨ سيكون مشروطًا، هو أيضًا، بدرجة مشاركة جامعة القديس يوسف في ديناميّة البحث. في هذا السياق، لا حاجة أن نكرّر أنّنا يجب أن نعتمد بالطبع على الميزانيات المخصّصة من مجلس الأبحاث، ولكن يجب تقديم مشاريع إلى المركز الوطنيّ للبحث العلميّ CNRS اللبناييّ وإلى أجهزة أخرى محليّة وأجنبيّة. في هذا السياق دومًا، سأطلب قريبًا من كلّ مؤسّساتنا، بواسطة عمدائها ومديريها، جمع مجالس كليّاتهم بغية تقييم أعمالهم البحثيّة وتسليم رئاسة الجامعة تقرير منطقيّ في هذا المنحى.

وفي ختام كلمتي، وقبل أن أعطيكم الكلام، معالي الوزير، أشكركم أيضًا على حضوركم البالغ الأهميّة لا سيّما أنّه يأتي في إطار مشاركة فرنكوفونيّة. حضوركم يذكّرنا برسالتنا الوطنيّة التي تتخذ شكل المسؤوليّة الإجماعيّة التي تتكبّدها جامعة القديس يوسف في بيروت بصفتها جامعة. نحن نتحمّل هذه المسؤوليّة حين نأخذ على محمل الجدّ، وبعين الإعتبار، البحث العمليّ والتطبيقيّ على مختلف المستويات، لكي نكون حاضرين فعليًا وفاعلين أمام طلبات المؤسّسات الصناعيّة في مختلف مناحيها وتخصّصاتها. مع شكري لكم أيضًا للعمل المُنجز، أرجو أن تعتبروا كلامي المباشر كتعبير عن الواقع ونداء للأخذ بالاعتبار التحدّيات التي يجب مواجهتها لكي تتقدّم جامعتنا بروحها وممارستها في الخدمة، لنا كمعلّمين ولطلابها، وقدرتها على البقاء ركيّزة من ركائز لبنان الثقافيّة والوحدة الدائمة.